أيها العمال

نقابات العمال قديمة في سورية، ولقد كانت النقابة التي تمثلكم تحت هيمنة السلطة التي ثار الشعب من أجل إسقاطها. فهي سلطة دكتاتورية شمولية، قامت على التحكم بكل النقابات والاتحادات والمؤسسات المدنية، وإخضاعها لسياساتها التي كانت في الغالب ضد مصالح العمال وضد مصالح كل المنضوين في النقابات والاتحادات الأخرى، وفرضت عليهم عبرها الولاء المطلق لها، والقبول بما تقرره. اتحاد نقابات العمال كان الواجهة التي يتحقق ضبط العمال من خلالها، ويفرض عليهم قبول ما تقرره بخصوص الأجور والضمان الاجتماعي وحق العمل وشروطه، ومنعه من تناول مشكلات العمال والعاطلين عن العمل، أو السعي للدفاع عنهم، محوّلين دوره من الدفاع عن منتسبيه من العمال وعن الطبقة العاملة عموماً إلى الخضوع لما تريد السلطة دون حق في الاعتراض أو الاحتجاج أو التظاهر، وأصبحت النقابة بالتالي هي وسيلة ضبط لكم، هي وسيلة إخضاع وتحكّم، ولهذا لم تقم بدورها الأساس الذي يتمثل في الدفاع عن حقوقكم، وحماية مصالحكم، بما في ذلك الصراع ضد السلطة والرأسمال من أجل تحسين الأجور وشروط العمل، ولم تسمح لمن يعمل في "القطاع الخاص" بتأسيس نقابة تدافع عن مصالحه لتتركه تحت رحمة الرأسمال الجشع.

والآن، بعد أكثر من عام من الثورة، لا بد من أن تكونوا قد اكتسبتم الجرأة والقوة التي تدفعكم نحو بناء نقابة بديلة تمثّل مصالحكم حقيقة، وتدافع عنكم أمام جور السلطة ورأس المال.

لا بد من الخروج من حالة الخضوع ضمن نقابة مدجنة نحو تأسيس نقابة حقيقية، هذا ما يجب أن تعملوا من أجله الآن، وهي الخطوة الأولى الضرورية في سياق السعي للمشاركة في الثورة كطبقة لها تعبيرها النقابي، ولها مطالبها الموحدة والواضحة، الآن، وبعد إسقاط النظام، والتي تعمل لأن تكون جزءاً من كل تغيير يجب أن يحصل حينها.

الخطوة الأولى لكم في هذه الثورة تتمثل في البدء ببناء نقابة العمال السوريين، النقابة التي تكون مهمتها في الثورة هي تنظيم

إن كل أشكال الإضراب والاحتجاج ضرورية لتطوير الثورة، وللعمال دور مهم في ذلك لأن إضرابهم يضيف إلى الثورة قوة، ويهزّ السلطة.

نضال العمال بعد تحديد مطالبهم وتصورهم لمستقبلهم، والبدء بتنظيم كافة أشكال الإضراب والاحتجاج من أجل حقوقهم بعد أن انهارت القيمة الشرائية لأجورهم التي هي أصلاً لم تكن تفي تحقيق عيش كريم.

إن كل أشكال الإضراب والاحتجاج ضرورية لتطوير الثورة، وللعمال دور مهم في ذلك لأن إضرابهم يضيف إلى الثورة قوة، ويهزّ السلطة.

إذن لا بد من الخروج من هيمنة السلطة بنقابة بديلة، تنظم نضال العمال في الثورة، وأيضاً سيحفظ بناء النقابة الآن حقوق العمال بعد إسقاط النظام، حيث يجب أن يتم النضال من أجل تحسين حقيقي في الأجور، وحل مشكلة البطالة، وضمان عيش لائق من خلال ضمان التعليم لأولادهم والضمان الصحي والاجتماعي لهم ولعائلاتهم، ويؤثر في تحديد طبيعة الدولة التي تحقق مصالحهم ومصالح الشعب عموماً. ربما يشارك كثير من العمال الآن في الثورة من خلال الشكل القائم، لكن لا بد من أن ينشط العمال في الثورة كطبقة لها رؤيتها ومصالحها ولها دورها الفاعل في الثورة.

لهذا فلنعمل على بناء نقابة العمال السوريين الآن، وأن تكون أولى مهماتها هي العمل على تحضير إضراب عمالي في كل المصانع والمؤسسات والريف، يهدف إلى إسقاط النظام وفتح طريق التغيير الاقتصادي الذي يحل مشكلاتهم كما مشكلات كل المفقرين من الفئات الوسطى والفلاحين. النقابة ضرورة، والإضراب ضرورة من أجل انتصار الثورة.

اليساري
الشعب يريد إسقاط النظام
ائتلاف اليسار السوري
العدد 7 - تاريخ 15/07/2012

الدم السوري واحد
سقوط «حامي الأقليات» !!

بالضد من الشعار الموتور الذي روجت له بعض الفضائيات الرجعية / واحد واحد واحد... الدم السني واحد/ الذي يصب أولاً وأخيراً في مصلحة النظام، ويضر بالثورة، ويتناقض مع طبيعتها وأهدافها، جاء انضمام شهداء مدينتي السلمية والسويداء، إلى قافلة شهداء الثورة السورية الأبرار، ليخط، بالأحمر القاني، الزاكي، شعار "واحد واحد واحد... الدم السوري واحد"، وليضع لبنة جديدة في جدار الثورة العتيدة، التي ما انفكت تتوسع وتتطور، وليؤكد للمرة الألف، على أن الثورة السورية هي ثورة كل السوريين ومن أجل كل السوريين. انخرطت مدينتا السويداء والسلمية منذ بداية الثورة في التظاهرات اليومية، وفي تقديم كل أشكال الدعم الإغاثي والطبي، وفتح "السلامنة" منازلهم "للحموية" منذ الهجوم الشرس للنظام على مدينة أبي الفداء في شهر آب عام 2011، وكذلك فعلت السويداء مع ضحايا القمع في درعا، في سابقة عمقت التلاحم المجتمعي، وأظهرت عمق اللحمة الوطنية، فالنظام حاول ما استطاع تشويه الثورة من خلال حديثه الممجوج عن الإرهاب والعصابات المسلحة والمؤامرة الخارجية على وحدة سورية، ناهيك عن محاولاته المستميتة لتطييف الثورة "تسنينها"، بهدف زرع الخوف منها والحد من توسعها، لاسيما في صفوف من يطلق عليهم "الأقليات"، وربما لا يمكن إنكار النجاح الجزئي للنظام في تشويه وعي البعض، ودفعهم لممارسات شنيعة، لا تمت بصلة لأخلاقيات الشعب السوري، لكن على الصعيد العام كان فشل النظام هو العنوان الأبرز، تماماً كما فشلت جميع محاولاته في إخماد نيران الثورة التي ما فتئت تتسع، فعلى كل مساحات الوطن، انخرط السوريون في الثورة، وعمت التظاهرات والاعتصامات والإضرابات جميع المدن والقرى السورية، وامتلأت أقبية فروع الأمن والسجون بشباب سورية وفتياتها، على اختلاف انتماءاتهم المناطقية، والسياسية والثقافية والاثنية والعقائدية.

وعلى الرغم من محاولة النظام اعتماد سياسة الضبط الأمني الخفيف مع مناطق الأقليات في البداية، لكنه اضطر لتصعيد قمعه مع تصاعد الثورة، وحيث يدعي أنه "حامي الأقليات" فإذا به يقتل أبناءها وينكل بهم عندما انضموا إلى الثورة، ما يظهر بوضوح، أن هذا النظام لا يحمي سوى نفسه، وأن الثورة السورية شعبية بامتياز وما زالت تتوسع في كل سورية، وهي لن تألو جهداً لتبيّن لكل المترددين والخائفين والمتشككين بأن هدف التغيير هو التقدم إلى الأمام وليس النكوص إلى الخلف، هدف التغيير هو إقامة دولة علمانية ديمقراطية تحقق مصالح الطبقات الشعبية التي تنتمي إلى كل مدن سورية وقراها وبلداتها.

مؤتمرات تلهث وراء الثورة

ليس صحيحاً أنها مؤتمرات داعمة للثورة، إنها مؤتمرات تقتات على الثورة، ولا تنعقد إلا بتقدم الثورة وقوتها وحيويتها... خطاب تلك المؤتمرات يتبع مسار الثورة، فيهبط ويصعد على إيقاعها الساحر والمرن، إن القوى الذاتية الشعبية للثورة وحدها من سيسقط النظام، وحدها هي الحل والبديل، هكذا تخبرنا جرأة الثوار، وهكذا يؤكد لنا انحطاط ونفاق مؤتمرات الأصدقاء.

تحليل: الثورة تتقدم.. الروس يتراجعون

تسارعت وتيرة "النشاط الدولي" المرتبط بالثورة السورية بشكل كبير في الفترة الأخيرة. فانعقد مؤتمر جنيف بحضور روسيا التي قاطعت المؤتمرات الدولية السابقة. وكان جديد ذلك المؤتمر هو الاتفاق على "خطة لنقل السلطة» وضع معالمها الموفد العربي- الأممي كوفي عنان. مستفيداً من تقارب جزئي بين روسيا وأمريكا بما يخص التسوية السياسية في سورية. حيث جرى الاتفاق على مرحلة انتقالية وحكومة وحدة وطنية تؤدي لانتقال السلطة لكن دون تحديد آليات تنفيذ ذلك الاتفاق. فكانت الخطة الجديدة كسابقاتها غير قابلة للتنفيذ. مع ملاحظة تقدم طفيف في الموقف الروسي الذي كان يرفض أي حديث عن نقل السلطة ويطالب العالم بانتظار "الإصلاحات".

الشعب السوري من جهته. وفي جميع المناطق الثائرة. تعامل مع هذا النشاط الدولي بلامبالاة لافتة. فلا يلدغ المؤمن من جحر مرتين. فبدأ الثوار منشدين للعمل في الثورة. لا خارجها أو على حدودها. وأدرك الشعب السوري بأن الحل لن يكون إلا بأيدٍ سورية. ومن الداخل. فلم يتحرك ما يسمى بـ"المجتمع الدولي" ولم تنعقد المؤتمرات إلا على إيقاع الثورة. وإن الشعب ليذكر جيداً كيف خرس "العالم الحر" وصم آذانه عندما كانت ثورتنا في طورها الجنيني. وكيف أخرجت مئات آلاف المتظاهرين في ساحة العاصي الدبلوماسيين من جحورهم. لتبدأ ضغوطهم السياسية- الاقتصادية على النظام. الشعب لم ينس أن ذلك جرى بفعل الثورة. وان ما سيكون لن يكون بغير هذا الفعل.

إن ما حصل في جنيف يوضح وبشكل دقيق أن الجهة الوحيدة. التي تفرض إيقاعاتها على دول العالم الامبريالي هي الثورة. وحيث أن تقدم الثورة ومحاصرتها للعاصمة عبر الريف وعبر الأحياء الداخلية عدا عن الضغط المتوالي من كل المناطق الثائرة. عبر المقاومة المسلحة والعمل السلمي. هو ما فرض على تلك الامبرياليات المتصارعة تضييق دائرة الخلافات فيما بينها. والعمل على مبادئ وشروط جديدة ضاغطة على النظام. وإن موافقة روسيا على خطة الحكومة الانتقالية واضحة تماماً. في أن كل ما فعله النظام من "إصلاحات سياسية" كانت تعول عليها هو هراء ومضيعة للوقت. وأن كل ما فعله في إطار الخيار الأمني- العسكري. قد فشل كلياً لا بل انه حفر قبره وقبر حلفائه.

أدرك الشعب السوري بأن الحل لن يكون إلا بأيدٍ سورية. ومن الداخل. فلم يتحرك ما يسمى بـ«المجتمع الدولي» ولم تنعقد المؤتمرات إلا على إيقاع الثورة.

الدب الروسي

من أجل ذلك نقول: هل تغير الموقف الروسي؟. نعم لقد تمكنت الثورة من أن تزيح الدب الروسي بضع أمتار إلى الأمام. فإذا كانت روسيا تهدف من دعمها للنظام السوري تحقيق مكاسب سياسية- اقتصادية. فإنها تعلم اليوم أن بضاعتها التي تروجها (النظام المجرم) تكسد ويتدنى سعرها في سوق المساومات الدولية تحت ضربات الثورة. التي باتت تهدد بانهيار السلطة أو انحسارها في مناطق معينة. فبات الروس مهددين بخسارة كل شيء. لذلك وافقوا على مضض على اتفاق نقل للسلطة دون الإشارة لتنحي الرئيس لأنهم لا يملكون ذلك. هنالك من يبالغ في قدرات موسكو وتأثيرها على النظام السوري. وهنالك من يتعمد المبالغة (الولايات المتحدة. وذلك لعجزها عن فعل شيء بسبب أزماتها. ولتحميل الروس مسؤولية الدمار الحاصل في سورية). لكن ما يتضح من بلادة ردود الفعل الروسية رغم خطر الخسارة. ومن الدعم المستمر للنظام بالسلاح وبالكلام. أن روسيا غير قادرة على تنحية الرئيس كما فعلت أمريكا مثلا في كل من مصر وتونس. كما أن الأسد لا يقبل بذلك. أو لم يتوصل إلى تلك القناعة. من يملك تنحي الرئيس ومن يستطيع أن يفرض عليه ذلك هو الشعب. لذلك فإن الأمر ملقى على عاتق الثورة.

النظام هش وضعيف. والدعم الروسي والإيراني هو دعم من زاوية المصالح. وبالتالي فهو دعم محدود ومشروط بتحقيق التقدم وليس الانهيار (لذلك بدأت روسيا تحجب أنواع معينة من السلاح عن النظام). وإن مصالحهم الآن صارت على كف عفريت. فجميع الدول الامبريالية ومنها روسيا والصين والدولة الصهيونية بدأت تعدّ العدّة لما بعد هذا النظام. أو تحسباً من إنهياره المفاجيء؛ نعم كل شيء الآن ممكن في سورية. لجهة رحيل النظام. وبالتالي بدأت الثورة مرحلة الانتصار الفعلي. وبدأ النظام مرحلة الانهيار الممكن.

لغة الجدران

كتب أحد الشبّيحة على جدار جسر فكتوريا في قلب العاصمة دمشق:

« عاش تحالف سورية الأسد. إيران. حزب الله. التيار الصدري»...

وعلى أحد جدران حرستا. كتب شبّيح آخر: «الشعوب تضحّي بأنفسها من أجل الحرية. ونحن نضحي بأنفسنا من أجل الأسد.. وإن عدتم عدنا !»..

وكتب شبّيح ثالث على أحد مداخل برزة: "رجال الأسد كاسرين روسكم" ..

تحت كل شعار من الشعارات الثلاثة كتب أحدهم بتحد واختصار: «طز»!

الإضراب الجماهيري

الإضرابات هي النبض الحي للثورة. وفي الوقت نفسه دفة قيادتها القوية... تتدفق الآن كما لو كانت موجة عاتية تغمر المملكة كلها. تتفرع إلى شبكة هائلة متشعبة. تغلي منبثقة من الأعماق كأنها نبع فياض ثم تختفي تماما تحت الأرض.. إضرابات سياسية واقتصادية. ...إضرابات جماهيرية. إضرابات عامة وإضرابات جزئية. مظاهرات وإضرابات تصحبها معارك.. إضرابات عامة في فروع الصناعة المختلفة وإضرابات في المدن المختلفة.. مظاهرات سلمية وحرب شوارع. كل هذه تتداخل وتتقاطع مع بعضها البعض وأحيانا تسير في نفس الاتجاه.. ظاهرة تشبه بحرا دائم التحرك والتقلب. فمن قلب العاصفة ومن الزوابع. من النار ومن بريق الإضراب الجماهيري. من معارك الشوارع.. تصعد ثانية.. مثل فينوس من قلب الأمواج.. تصعد نقابات عمالية شابة. فتية. مقاتلة.

روزا لوكسمبورغ

بالعربي الفصيح

ثورة رغم أنفكم!

قال اليساري «العاقل» بغضب بعد أن خانته كل ذرائعه وحججه ومنطلقاته النظرية: «هذه التي تسميها ثورة ليست ثورة! الثورة التي تدعمها السعودية وقطر بالسلاح. والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي بالمال. وتركيا بالاحتضان... لا يمكن أن تكون ثورة»..

يحسّن من وضع ربطة عنقه. ويسوّي هندامه الجديد الذي اشتراه بعد أن أصبح نائباً في الانتخابات النيابية الأخيرة. ويتابع:

«هذه مؤامرة كونية لكسر صمود سورية. وفتنة لتفتيتها وضرب وحدتها الوطنية ونظامها الوطني الممانع للمخططات الإمبريالية والصهيونية. والدليل أن كل القوى الشريفة في العالم وفي المجتمع السوري تقف ضدها. أو بقيت على مسافة منها".

أجابه اليساري «المتطرف»: " هذه التي ترفض أن تسميها ثورة. وتعلن عداءك لها. وتتهمها بالعمالة للخليج والغرب الإمبريالي. وتشعر بالقرف منها. يحتضنها عشرون مليون سوري. النسبة الكاسحة منهم فقراء ومهمشون. وهي رغم المحاولات المستمرة لكل الأرذال الذين ذكرتهم لامتطائها وحرفها عن مسارها وشعاراتها وأهدافها. والتي لم تتوقف طوال سبعة عشر شهرا. ورغم تخلّي كل من ذكرت - ممن تسميهم شرفاء - عنها. ورغم العنف الهائل الذي تعرّضت له على يد شبّيحة نظامك الوطني. ورغم الجوع والتشرد والدمار والترويع والدسائس. لم تتراجع. ولم تيأس. ولم تستسلم. ولم تنحرف. ولم تنجر إلى الانعزالية..

أيها "المناضل الثوري". لو لم تكن ثورتنا ثورة حقيقية. لقبلت بما قبلت به حضرتك من رشى دنيئة ورخيصة. لتفككت برمتها مقابل بعض العطايا وبعض الديّات. لانهارت عند أول حملة دموية عنيفة للقضاء عليها. لتفتتت بعيد عمليات النزوح الكبرى التي تتوالى. لخبت جذوتها بعد أن طال صبرها وتأخّر نصرها. لغرقت في مستنقع الطائفية بعد نشرات أخبار قليلة للتلفزيون الرسمي ونظيره "الدنيا" ...

إنها ثورة أيها السيد الطازج الأناقة.. أيها الثوري المتخم بالشعارات المخادعة. على الأقل لأن مثلك يعادونها ولا يعترفون بها.. إنها ثورة ضدك وضد سادتك قبل كل شيء!

الثورة على مستوى المعيشة

ارتبط الربيع العربي بانهيار المستوى المعيشي للأغلبية الساحقة من سكان الوطن العربي، حيث عاشت هذه الأغلبية عقوداً من الاستغلال الاقتصادي والقمع السياسي، بما جعلها تثور على واقعها هذا، فلم تمنع الشهادة الجامعية محمد البوعزيزي من إحراق نفسه أمام عربة الخضار البائسة التي شكلت مصدر رزقه، لقد اختار هذا الشاب المقهور ليعبر عن مدى الاستبعاد والاستغلال الذي يعيشه، أشد الوسائل افتراقاً وابتعاداً عن «مستوى تعليمه"، فمستواه المعيشي هو ما حدد خياراته في نهاية الأمر!!.

كذلك عاشت الطبقات الشعبية في سورية عبر عقود طويلة انحداراً مستمراً في مستويات المعيشة، بفعل ازدياد معدلات الفقر، وانخفاض المساحات المزروعة مع ارتفاع التكاليف الإنتاجية نتيجة لرفع أسعار الطاقة والأسمدة وسوء العوامل المناخية، أدى ذلك إلى انهيار الريف وهجرة العاطلين على العمل إلى المدينة، ليزداد الضغط على المدن الهشة، التي تعاني أصلاً من بطالة عالية وارتفاع في تكاليف الإنتاج الصناعي والخدمي ومعدلات التضخم، هذه العوامل وغيرها، انعكست سلباً على معدلات النمو الفعلية التي تراجعت من 5,5% إلى 3%، ويتقاطع هذا التحول مع تراجع دور النفط كمصدر أساسي للتمويل، واستمرار العجز في ميزان التجارة الخارجية، وارتفاع أسعار الوقود والمشتقات النفطية في الأسواق الدولية.

كما أن الزيادة في أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية الأساسية فاقت زيادة الأجور في المؤشر العام للأسعار، مما زاد شعور المواطنين بالتضخم الذي وصل قبل الثورة إلى 20% (وهو اليوم 30%)، في وقت تشير التقديرات أن 7,6 ملايين من السوريين يقعون بين خطي الفقر الأعلى والأدنى، وتشير بعض التقارير بأن مليون عامل سوري من أصل قوة العمل البالغة نحو /6/ مليون شخص يعملون بأجر لا يزيد عن الحد الأدنى للأجر أي ستة آلاف ليرة سورية شهرياً (وهذا الحد متدن جداً، فحسب التقديرات يجب أن يكون الحد الأدنى للأجور حوالي 30 ألف ليرة سورية)، ويقدر عدد العاملين في الدولة بحدود /1.2/ مليون عامل ونسبة الإعالة بحدود /4/ أشخاص، أي أن نحو /5/ مليون شخص يعيشون على دخل محدود لا يغطي إلا جزءاً من تكاليف الحياة المعيشية، إضافة إلى أن /18/ مليون مواطن ودون إضافة العاطلين عن العمل البالغة نسبتهم أكثر 12% من قوة العمل يحصلون على /25%/ من الدخل الوطني، بينما تتحكم نسبة ضئيلة من السكان وشريحة محدودة اجتماعياً بنسبة 75% من الدخل الوطني.

إن حل هذه المشكلات الاقتصادية وتجاوز انعكاساتها الاجتماعية، وبالتالي رفع المستوى المعيشي والتعليمي والثقافي للسوريين، يتطلب تغيير النمط الاقتصادي الذي تشكل خلال العقود الماضية، وبالتالي حل المسألة الزراعية، والعودة إلى الاهتمام بالأرض، وتقديم الدعم للفلاحين وتطوير الزراعة ودعم كل مستلزماتها، كما لا بد من العمل على تجديد الصناعات القائمة والتوسع في البناء الصناعي لاستيعاب البطالة الكبيرة والعمالة الوافدة سنوياً، والحاجة لكل ذلك تفرض تطوير البنية التحتية لكي تستوعب هذا التطور الاقتصادي، وتؤسس لرفاه الناس، ولهذا لا بد من أن تلعب الدولة دوراً أساسياً في تحقيق كل ذلك، من

إن حل المشكلات الاقتصادية وتجاوز انعكاساتها الاجتماعية، وبالتالي رفع المستوى المعيشي والتعليمي والثقافي للسوريين، يتطلب تغيير النمط الاقتصادي الذي تشكل خلال العقود الماضية..

خلال ضبط العلاقة بين السوق المحلي والسوق الرأسمالي الإمبريالي، لكي لا يهرب الفائض إلى المراكز التي تجهد من أجل نهب كل الرأسمال المتراكم في الأطراف، إن ضعف ميل الرأسمال إلى النشاط المنتج يفرض أن تقوم الدولة بكل ذلك، لكن دون منع الرأسمال الخاص من النشاط، وإنما مع كبح ميوله للتوظيف في ما هو غير منتج، ودفعه للنشاط في القطاعات المنتجة بالتحديد.

فدون ذلك سوف يتكرر إنتاج النمط الريعي وسيطرة المافيا، وسيعود التسلط والقمع، ويزداد التفاوت في الدخول، وتستمر الطبقات الشعبية في زمن المعاناة الصعب الذي ثارت عليه، إنها ثورة على نظام مافيوي مستبد، وهي كذلك ثورة على مستوى معيشي هزيل وظالم، إنها ثورة على المستوى المعيشي والسياسي البائس الذي يعيشه السوريون.

إن الأعمال العظيمة والتضحيات المهولة والمبادئ الخلاقة لا يمكن قياسها تاريخياً إلا بنتائجها، وبما قدمته للشعوب وللأمم في مسيرة التطور البشرية، ونحن الآن على أبواب مرحلة تاريخية عظيمة، رسمها شعبنا بقراره الفذ الذي انتظره طويلا وهو إنهاء الديكتاتورية والطغيان وما رافقه من فساد اقتصادي واجتماعي وسياسي طال جميع نواحي المجتمع، ومع بوادر انتصار شعبنا وتفكك النظام وسقوطه تبدأ تحديات جديدة، وملفات معقدة سيخلفها النظام الساقط وراءه، ملفات تتجاوز السياسي والاقتصادي إلى الاجتماعي والتربوي، وإن طريقة تعاملنا مع هذه الملفات ومدى إخلاصنا ووطنيتنا سوف يحدد مسار وطننا وشعبنا ومستقبل أبنائنا، ومسار الثورة بشكل عام، وإن إحدى أهم هده الملفات هو الملف التربوي.

لقد دأب نظام البعث (وغيره من الأنظمة الشمولية) على تجهيل الشعب من خلال مناهجه القائمة على فكرة واحدة أو على شخص واحد تدور في فلكه كل الحقيقة، ولا حقيقة خارج أفكاره أو شخصه، حيث عمل نظام البعث أكثر من نصف قرن ومن خلال مادة التربية القومية الاشتراكية، على تمجيد القائد والثورة المزعومة وتبني أفكار عروبية واشتراكية، كان بعيداً عنها كل البعد في ممارساته وفي أفعاله، فعمل على "تلقيم" الشعب مبادئ الوحدة، وكان ينأى بنفسه ومصالحه عن العرب، ويدفع الغالي والرخيص ليُبقي الخصومة والتشرذم قائماً، كما أنه ادعى تبنيه للحرية، وما كان منه إلا أن كمم الأفواه وأسكت كل رأي معارض، وبالتزامن، نادى بالاشتراكية ولم يكن منه إلا الفساد وتخريب كل البنى الاقتصادية، و تحويل سورية كلها إلى مزرعة لخدمته وخدمة زبانيته.

ولم يكتف النظام بذلك، بل فرض علينا أقوال القائد الخالد والقائد الواعد، وأجبرنا على حفظها ودراستها كما لو أنها كتاب مقدس، فأصبحنا نعيش حالة توحد سياسية وفكرية لا نرى إلا حكم الأسد ولا نعرف من الأنظمة إلا حزب البعث، فلم نجد مثالا عن تعددية حزبية وسياسية، ولم نتعلم أبدا من تجارب الشعوب عن الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، ولم نفهم معنى فصل السلطات، فقد كان القائد المبجل هو القائد العام للجيش، وهو رئيس القضاء الأعلى، وهو رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية، وحتى التجربة الوحيدة المشوهة من التعددية الحزبية وهي "الجبهة الوطنية التقدمية" كان هو رئيسها وقائدها .

أمام كل تلك الكوارث التربوية علينا أن نقف وقفة جادة ونتصدى مستقبلا لكل محاولة لتجهيل أبنائنا وشبابنا، علينا أن نبني جيلا متماسكاً فكريا لا يعيش حالة الفصام بين الواقع وبين المبدأ، علينا أن نستبدل التربية القومية الاشتراكية بالتربية الديمقراطية، التي لا تلغي أحدا، والتي تعتبر القومية أو الاشتراكية جزءاً ومكون سياسي في هذا الوطن كما غيره من المكونات السياسية الأخرى، علينا أن نعلم أبناءنا مفهوم التعددية وقبول الآخر تحت سقف الوطن، وان السلطة هي مسؤولية وليست امتيازاً، علينا أن نعلمهم مبدأ المراقبة والمحاسبة ومبدأ حرية الفكر والاعتقاد، مبدأ الدولة كمؤسسات متكاملة لخدمة الشعب وبناء المجتمع، وليست مزرعة لحزب أو فئة أو شخص واحد مها ادعى من وطنية.

علينا أن ننهل من تاريخنا، و أن ننظر إليه لا كشيء مقدس بل كشيء قابل للنقد والمراجعة والتمحيص، ليس للتأليب، ولكن للاستفادة وتجنب الأخطاء، علينا أن نتعلم من تجارب الشعوب الاخرى وندرس صعودها وهبوطها وكيف سارت الديمقراطية فيها وكم دفعت هده الشعوب من دمائها حتى وصلت إلى ما وصلت إليه.

تلك التنشأة المبنية على مبدأ المواطنة، والتعددية وقبول الآخر، وفهم التاريخ وحركته، هي أهم المعالم التي يجب علينا أن نوليها اهتمامنا، لنُخرج أجيال قادرة على البناء الحقيقي للمستقبل والمساهمة في صنع وطن لجميع السوريين .

من أجل المواطنة والتعددية وقبول الآخر

نريد إسقاط النظام

بدأت أولى مظاهر الاعتراض الجماعي والعلني على سلوك السلطة والنظام عموماً، ومثلهما في حمص إياد غزال قبل اندلاع الثورة بسنوات. عندما قام تجار حمص من الشرائح الوسطى، وبالتضامن فيما بينهم، بالاعتراض على ما سُمي «حلم حمص»، الذي هو تحديث ليبرالي لصالح بضعة أشخاص، ومحميٍ من السلطة، ومن الصلات الخاصة برئيس الدولة آنذاك وبموافقته، عن طريق كتابة يافطات على محلاتهم كتب عليها شعار موحد «لا للحلم، نعم لبشار». ولكن هذه المعارضة الناعمة _إن صح الوصف_ لم يكن من الممكن وقتها أن تتبلور وتتحول إلى ثورة دون مشاركة الفئات الأكثر فقراً والأكثر تضرراً من سياسات الإفقار، والتي ظلت وقتها صامتة محجمة عن إبداء أي نوع من التذمر الشعبي العلني، مبدية المزيد من الخوف المصحوب بالكبت ومراكمةً المزيد من الضغوط النفسية والاجتماعية، والتي انفلتت في وجه مسبيبها بتحريض مباشر من ثورات الربيع العربي، لتحدث انفجاراً حمصياً مدوياً تمثل في ثورة شعبية متضامنة فيما بينها، عابرة لكل الشرائح الاجتماعية في المدينة، وبدت قوتها واضحة عندما استطاعت حشد الجماهير الحمصية من كل شرائحها الاجتماعية في اعتصام الساعة الشهير، وذلك خلال أقل من شهر على اندلاعها، حيث أدركت السلطة حينها، أن المارد الحمصي قد خرج من قمقمه، وأن معركتها في حمص ليست سهلة، فبدأ القمع يأخذ شكلاً منهجاً عبر اقتحامات متكررة واعتقالات عشوائية وتعذيب للنشطاء في أقبية السجون، وقد تحملت الأحياء الفقيرة العبء الأكبر في الصمود في حرب كسر العظم مع السلطة عبر تقديم عدد كبير من الشهداء والجرحى، فكانت أجساد الفقراء بمثابة وقود لاستمرار الثورة.

أدى القمع الوحشي والمبالغ فيه إلى مرور الانتفاضة بعد رمضان 2011 بفترة استعصاء، تمثلت في الدوران بحلقة مفرغة من العنف دون تقدم ملحوظ في انتشار الثورة، التي كانت يومها أحوج ما تكون إلى ذلك الانتشار في بقية المدن، لتخفيف العبء عن حمص وباقي المدن والقرى المنتفضة، إضافة إلى عدم القدرة على مواجهة آلة القمع العسكرية، وبرزت الحاجة إلى التمثيل السياسي للثورة، فظهرت تشكيلات عديدة كان أبرزها _إعلامياً_ المجلس الوطني الذي عوّل عليه الثوار للمساعدة على ترجيح كفة ميزان القوى لصالح الثورة، ولكن هذا الأخير لم يقدم ما يخدم الثورة بل على العكس من ذلك، فإن طروحاته الغوغائية وغير الواقعية والمتناقضة أعاقت انتشار الثورة، حيث ركزت على طلب التدخل العسكري بأشكاله المختلفة، وسيطر إسلاميون متشددون على معظم قرارات المجلس، لتبقى حالة الاستعصاء على حالها، مما دفع الكثيرين للمناداة بعسكرة الانتفاضة، والمطالبة بالتسليح، وذلك بعد أن تزايدت الانشقاقات في الجيش النظامي، ثم، بلغ الجنون بالسلطة، حد محاولة تفريغ حمص من نصف سكانها عبر تنفيذ مجازر في الخالدية، ثم كرم الزيتون، وإشاعة روايات عن اغتصاب للنساء من قبل الشبيحة وحدوثها لاحقاً، وعن نية النظام إنشاء دولة علوية حمص من ضمنها. وبالفعل هاجر قسم كبير من هذه الأحياء والباقي تكفل القصف العشوائي بتهجيرهم لتقع الأحياء الجنوبية والشرقية بالكامل تحت سيطرة الجيش النظامي، بينما وقعت الحميدية وجورة الشياح والأحياء الشمالية تحت سيطرة الجيش الحر.

> **المذهل أن ردود الأفعال الطائفية من قبل المحتجين بقيت في الحدود الدنيا، حيث أن حملات التوعية التي قام بها نشطاء الثورة تمكنت من كشف وفضح ألاعيب السلطة.**

التركيبة الدينية للمدينة

والحديث عما يحصل في حمص وريفها لا يكتمل بإغفال التركيبة الدينية للمدينة، حيث أن نسبة العلويين والمسيحين تقارب نسبة السنة _ وأغلبهم يعيشون في أحياء فقيرة ويعانون من اضطهاد السلطة وتفقيرها كباقي سكان حمص، ولمنع انضمامهم للثورة، تعمد النظام عبر وسائل إعلامه وضيوفها اللبنانيين الإيحاء للعلويين والمسيحيين في المدينة بأنهم مستهدفون من قبل عصابات مسلحة سنية، مستفيداً من الإرث الثقافي والنفسي لحربه على الإخوان المسلمين في الثمانينات وما رافقه آنذاك من تهويل وتضخيم متعمد في ظل غياب وسائل الإعلام، فتم نتيجة ذلك تشكيل اللجان الشعبية في الأحياء الموالية، والتي كان لها دور كبير في قمع المعارضين المنتمين للأقليات الدينية، وخاصة العلويين منهم الذين شاركوا في الاحتجاجات ودعموها، فقاموا بتهجيرهم من المدينة وجميعنا يذكر قصة تهجمهم على منزل الناشط محمود عيسى ومحاولتهم قتله بعد مداخلته على قناة الجزيرة.

شكل انفلات لجان الشبيحة وقيامهم بجرائم مشينة، لأشخاص محسوبين على النظام، التنكيل بجثثهم، ضغط على السلطة... حيث ظهر ارتباكها من تلك اللجان القاتلة، حيث قامت بحلها مؤقتاً، ومن ثم أعادت تشكيلها من أفراد ينحدرون من بيئات علوية هي الأكثر فقراً وتخلفاً والأكثر تعصباً طائفياً، وقاموا بتنظيمها لتبقى تحت سيطرتهم المباشرة، وذلك عبر إعطائهم مهمات أمنية وسلاحاً ورواتب ليقوموا بأبشع الممارسات الطائفية بحق سكان الأحياء المنتفضة وتحت إشراف السلطة وحمايتها، في محاولة منها لجر المنتفضين في حمص إلى فخ الطائفية، ولكن الأمر المذهل أن ردود الأفعال الطائفية من قبل المحتجين كانت في حدودها الدنيا حيث أن حملات التوعية التي قام بها نشطاء الثورة تمكنت من كشف وفضح ألاعيب السلطة.

يجدر ملاحظة أن التركيبة النفسية الطائفية لشبيحة النظام ورجال أمنه مبنية على فكرة الخوف والرعب من الآخر السني، ويظهر ذلك في الفيديوهات، التي توثق جرائم بعض "العسكريين"، وقد نشرت عن قصد من قبل النظام، وبنفس المقدار من الجبن والحقد الطائفي أقدمت تلك العصابات على قتل عائلات كاملة بمن فيها الأطفال، هذه التركيبة الجبانة للشبيحة تدل على أنهم غير قادرين على مهاجمة أحياء سنية بمفردهم، وأن كل المجازر التي قاموا بها كانت بحماية وإشراف جيش النظام، الذي تعمد عن قصد، الإيحاء إلى السوريين جميعاً، موالين ومعارضين وصامتين، وإلى المجتمع الدولي، بأن اقتتالاً طائفياً سنياً علوياً يحصل في سورية، وأن النظام وجيشه هو الضامن لعدم وقوع حرب أهلية طائفية.

الأحياء الموالية

ولكن ماذا عن باقي الفئات والشرائح من المسيحيين والعلويين الذين يعيشون في الأحياء الموالية من غير الشبيحة والبيئة الحاضنة لهم؟

من أجل دولة لكل السوريين ونظام علماني ديموقراطي

نريد إسقاط النظام

مع تبلور عصابات الشبيحة ووضوح وعلنية سلوكها القذر المتمثل بقتل عائلات سنية، إضافة إلى انضمام المزيد من الفقراء "الطائفيين" إلى تلك العصابات لسرقة منازل المهجرين من أحياء حمص التي سقطت في يد الجيش النظامي، مع اليقين أن هذا يتم بإشراف الجيش، بدأ يظهر الاستياء منهم ضمن شرائح واسعة من الشرائح الوسطى إلى الفقيرة، وقد تمثل هذا الاستياء بمقاطعة أسواق المسروقات التي افتتحوها وإدانة كل من يشتري منها، والواضح أن هذه الفئات بدأت تتخلى عن تأييدها للنظام وتأخذ مسافة منه وتلتزم الصمت مع تضاعف حجم الخوف لديها عما كان عليه قبل الثورة، إذ أن خوفاً إضافياً من عصابات تشبيحية غوغائية باتت تحكم أحياءهم، يضاف إلى الخوف من أجهزة الأمن التي لم تتوقف عن الاعتقالات في هذه الأحياء دون أن تولي قيادات المعارضة بشتى أطيافها وهيئاتها أهمية لمخاطبة تلك الفئات الصامتة أو لوجودها أصلاً.

مع كل ما سبق ربما لا أحد يعلم ما الذي في جعبة النظام من جرائم جديدة ليقوم بها في حمص، ولا كيف ستتطور الأحداث وبأي اتجاه ستسير، ولكن من المؤكد أن الحساسيات الطائفية قد تراجعت إلى حدودها الدنيا لدى الشرائح الأوسع لأهالي حمص، وأنهم لا يحتاجون إلى وزارات أو وساطات للمصالحة الوطنية بعد سقوط النظام وعودة المهجرين، بل كل ما يحتاجونه هو المساعدة في كبح تلك القلة القليلة المتطرفة الطائفية سواء كانت من المتطفلين على الثورة المدعومين بسلاح نفطي خليجي، أو من عصابات الشبيحة المنفلتة دون رقيب والمدعومة بدورها بما تبقى من قوة عسكرية متطرفة في ولائها للنظام.